الشرق الأوسط ٢٠-٠٦-٢٠٢٠

إعادة تشكيل النظامين الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ميريك دوسك وآلان بيجاني ود. رانيا المشاط

أثبتت جائحة (كوفيد – ١٩) أنها لا تعرف حدوداً دولية، وأن أي دولة لن تستطيع أن تنعزل بنفسها عن باقي العالم. لقد ثبت أن العدوى لا تقتصر على تخطي الفيروس للحدود؛ بل تنتشر آثاره على الإنتاج والاستهلاك العالمي، وما يتبعه ذلك من تباطؤ في النشاط الاقتصادي.

ولم تستثنَ دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الآثار السلبية لوباء (كوفيد– ١٩)، بل كانت لبعض الظروف التي تخص هذه المنطقة تبعات حالت دون فاعلية استراتيجيات الاستجابة والتعافي المنفذة.

أولاً: بخلاف معاناة المنطقة من آثار جائحة «كوفيد – ١٩»، تتعرض أيضاً لتقلبات في أسعار الطاقة، وتعاني الاقتصادات الإقليمية من آثار هذه التقلبات بنسب متفاوتة.

ثانياً: يؤثر سيناريو الأزمة المزدوجة هذا على برامج الإصلاح الطموحة التي بدأت في تنفيذها كثير من حكومات دول المنطقة، ورغم وجود احتياطات ضخمة لدى أكبر اقتصاداتها، فإن بعض القطاعات الاستراتيجية اللازمة لتنوع هذه الاقتصادات، مثل السياحة ووسائل الترفيه على سبيل المثال، تأثرت بشكل مباشر؛ الأمر الذي أضفى تعقيداً على تنفيذ برامج الإصلاح.

ثالثاً: تسببت الجائحة في تفاقم خطوط الصدع المجتمعي والاقتصادي داخل المجتمعات التي تعاني من النزاعات مثل اليمن وسوريا وليبيا.

بصفة عامة؛ قد أدى تدني مستويات التكيف والصمود الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، نتيجة ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب، وتضخم عدد اللاجئين، وضعف آليات التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي، إلى زيادة التحديات التي تواجهها مجتمعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نتيجة الآثار المترتبة على جائحة «كوفيد – ١٩.«

تستدعي إعادة تشكيل النظامين الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رؤية حديثة لدعم القدرة على التكيف والصمود لاقتصادات المنطقة. ويتطلب ذلك بالأخص تبني رؤية ولغة مشتركتين للتعاون لدى جميع الأطراف ذات الصلة في المنطقة، بمن فيهم القيادات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي والعلمي.

نحن نؤمن بأن الركيزة الأساسية لهذا المفهوم الجديد للتعاون ترتكز على تبني الشركات قدراً أكبر من الأدوار والمسؤوليات، وهو تصور لنظام اقتصادي جامع للأطراف ذات الصلة.

ويقدم هذا النظام فهماً شاملاً لأدوار الشركات، فلا تقتصر على مصالح العملاء والموردين والموظفين والمساهمين فحسب؛ بل تشمل النطاق الأوسع من المجتمع والبيئة. وفي مجتمعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ينبغي التركيز على مسؤوليات الشركات تجاه الفئات الأكثر احتياجاً.

وقد أيد المنتدى الاقتصادي العالمي اقتصاداً جامعاً للأطراف ذات الصلة منذ بداية نشاطه في عام ١٩٧٠. وقد أعاد قادة القطاع الخاص التأكيد على مبادئه في بيان «دافوس» أثناء اجتماعه السنوي في ٢٠٢٠. واليوم وفي ظل تأثير «كوفيد – ١٩» على جميع الأنظمة الصحية والاقتصادية على مستوى العالم، فقد أصبحت هذه المبادئ أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، وأصبحت جزءاً من مبادرة إعادة التشكيل التي طرحها المنتدى الاقتصادي العالمي لبناء عالم أكثر احتواءً ومرونة في أعقاب «كوفيد – ١٩.«

لقد أتيحت لنا الفرصة مؤخراً لعقد اجتماع مجتمعي عبر وسائل التواصل الافتراضي لـ«مجموعة العمل الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، حيث قام عدد من القادة في مجالات وقطاعات عدة بتعيين ٤ تحديات نظامية تحتاج إلى مزيد من المشاركات بين القطاعين العام والخاص لتدشين نظام اقتصادي جامع للأطراف ذات الصلة. وقررت مجموعة العمل تحقيق النقاط الأربع التالية:

1– تسريع وتيرة التمكين الاقتصادي والمجتمعي الشامل: مع تسبب جائحة «كوفيد – ١٩» في إحداث تغيير كبير في طبيعة العمل والتوظيف، كانت هناك حاجة لاعتماد مزيد من الإجراءات لدمج الشباب اجتماعياً واقتصادياً؛ وبالأخص المرأة. لهذا الغرض، دعا قادة الحكومات والقطاع الخاص لبذل مزيد من الجهد لتعزيز سياسات سوق العمل التي تحفز خلق فرص عمل، بما في ذلك طرح مبادرات لتنمية المهارات وتحسينها، وسياسات مالية تتيح شبكات الأمان الاجتماعية للفئات المهمشة والفقراء، وتنمية القطاع الخاص للحد من البطالة بين الشباب، وتحفيز دمج المرأة واللاجئين بين القوة العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

2– وضع رؤية جديدة للتكامل الاقتصادي: يتطلب احتواء الوباء بفاعلية وضمان التعافي والتغلب عليه، طرح استجابة تتسم بالتكامل الإقليمي، ولكن قد يعوق ذلك تدني مستويات التبادل التجاري فيما بين دول الإقليم والتعاون عبر الحدود بين اقتصادات المنطقة المتنوعة، فطبقاً لدراسة أجرتها مؤسسة «ماكينزي»، لا تشكل التجارة البينية للسلع داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوى ١٦ في المائة من إجمالي التجارة، مقارنة بـ٦٣ في المائة بين دول الاتحاد الأوروبي، و٥٢ في

المائة بمنطقة آسيا والمحيط الهادي. وبما أن تجزئة المنطقة تعرقل قدرة التكيف والصمود فيما بين مجتمعات الشرق الأوسط، والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لذا فقد دعت «مجموعة العمل الإقليمي» إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق أنظمة للتكامل الاقتصادي والتجاري، بما في ذلك تطوير آليات مؤسسية لخلق بيئة تنظيمية داعمة للقطاعين، والتي تشمل ما يتعلق بتدفقات البيانات عبر الحدود والاقتصاد الرقمي بصفة عامة.

3-تسخير الثورة الصناعية الرابعة: بما أن جائحة الوباء قد أثبتت أهمية الحلول التكنولوجية المتقدمة، مثل تلك المتعلقة بتعقب المخالطين والعمل عن بُعد، لذا فسيعتمد مستقبل المنطقة بشكل ملح على البنية التحتية القادرة على الحفاظ على التوازن بين الخصوصية والفاعلية. وقد دعت مجموعة العمل لتحقيق مزيد من التعاون للاستفادة من عوامل عدة مهمة بالمنطقة، مثل توافر البنية التحتية الرقمية، والاستخدام المكثف لشبكة الإنترنت، والشباب المتمرس في المعرفة التكنولوجية، من أجل الوصل بين الاقتصادات الرقمية بالمنطقة، وإتاحة منصات تنفيذية لخدمات متنوعة، والاستفادة من حلول التكنولوجيا المالية لخلق مزيد من الشمول المالي من خلال أنظمة الدفع الرقمية.

4-تعزيز الإدارة والإشراف البيئي: أخيراً تذكرنا الأزمة الحالية بوضوح بالدرجة التي تستطيع بها كارثة غير متوقعة واسعة التأثير مثل جائحة «كورونا»، أن تضر بالحياة الاقتصادية والسياسية على مستوى العالم. وبما أن المنطقة تواجه عدداً من التهديدات الخطيرة المرتبطة بالتصحر وندرة المياه والموجات الحارة؛ لذا، فهناك حاجة ملحة لإعادة التركيز على البيئة للحد من المخاطر المتعلقة بالمناخ وتجنب الاضطرابات المحتملة ذات الصلة مستقبلاً. وفي ضوء حاجة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتحول إلى اقتصادات أكثر اخضراراً، فهناك فرصة لقيام الحكومات بتصميم استجاباتها المالية والنقدية بشكل يسمح بالدفع بالاقتصادات الوطنية في اتجاه يركز على تحقيق الاستدامة البيئية، ويشمل ذلك دعم المشروعات الخضراء المبتكرة في مجال الاقتصاد المستدام على سبيل المثال.

رغم أن وباء «كوفيد – ١٩» يشكل بوضوح جائحة صحية تتطلب استجابة عاجلة وكافية، فإن هذه الأزمة تمنح أيضاً فرصة نادرة لصانعي القرار بالمنطقة. فحال تطبيق نظام اقتصادي جامع للأطراف ذات الصلة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فستتاح الفرصة لطرح استجابة لا تتطرق نتائجها للمشكلات الحالية فحسب؛ بل تعيد تشكيل المجتمعات والاقتصادات لتسمح لها بالخروج من الجائحة أقوى من ذي قبل وأكثر قدرة على التكيف والصمود.

*ميريك دوسك نائب رئيس «المركز الإقليمي والجيوسياسي – المنتدى الاقتصادي العالمي»، وآلان بيجاني رئيس مشارك في «مجلس مستقبل الشرق الأوسط – المنتدى الاقتصادي العالمي»، والدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي بجمهورية مصر العربية ورئيس مشارك في المجلس مستقبل الشرق الأوسط – المنتدى الاقتصادي العالمي.«